

جامعة الجزائر3

كلية علوم الإعلام والاتصال

مخبر بحث "التشريعات الاعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر"

فرقة البحث ' التشريعات الإعلامية الالكترونية في الجزائر'

بالشراكة مع

فرقتي البحث التكويني الجامعي

"الوسائط المتعددة والمشكلات الاجتماعية"

"التشريعات الاعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر"

رئيس الملتقى: أ.د بن عمروش فريدة

حصيلة الملتقى الوطني الموسوم بـ"الاعلام الالكتروني في
الجزائر: إشكالية المفاهيم والتشريعات"

المنعقد بتاريخ 15 ماي 2022
عبر تقنية التحاضر عن بعد

برنامج الملتقى الوطني

الجلسة الافتتاحية: (09 سا 15 – 09 سا 45)

- تلاوة آيات بيّنات من القرآن الكريم. (مسجلة)
- النشيد الوطني. (مسجل)
- كلمة السيدة عميدة الكلية ومديرة المخبر، الإعلان الرسمي عن انطلاق فعاليات الملتقى الوطني.
- كلمة السيد رئيس المجلس العلمي للكلية.

- كلمة السيدة رئيسة الملتقى الوطني
- تنشيط : أ. حياة حميدي

الجلسة الأولى : (10 سا – 11 سا 15)

رئيس الجلسة: أ. حياة حميدي

- المداخلة الأولى : الإعلام الالكتروني نحو مقاربة المفهوم
أ. د. عبيدة صبطي / أ. سمير صالح / جامعة محمد خيضر بسكرة
- المداخلة الثانية: قراءة تحليلية في شكل ومضمون الاعلام الالكتروني من خلال المقاربة المفاهيمية وقانون الاعلام الجزائري 2012
د. فواز بورابحة جامعة الجزائر 3 / أ. ابتسام سهتال جامعة حاج لخضر باتنة 1
- المداخلة الثالثة: الاعلام الالكتروني: قراءة في المفاهيم، والتنظيم القانوني له في الجزائر
أ. العلي قواسمية جامعة حمة لخضر الوادي / أ. سارة عزيزي جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
- المداخلة الرابعة: الصحافة الالكترونية في الجزائر- المفهوم والضوابط
أ. جمال بوعبدلي / جامعة عمار ثليجي الأغواط

- نقاش (نصف ساعة)

الجلسة الثانية : (11 سا 15 – 12 سا 20)

رئيس الجلسة : د. قرموش فاطمة الزهراء مقرر الجلسة: د. شبوب نصيرة

- المداخلة الأولى: واقع الاعلام الالكتروني في الجزائر الاطار القانوني وأخلاقيات المهنة
د. عبد القادر علال / جامعة عمار ثليجي الأغواط

- المداخلة الثانية: الصحافة الالكترونية في ظل التشريع الإعلامي دراسة تحليلية ونقدية لقانون العضوي للإعلام 2012

د. لامية طالة/ جامعة الجزائر3

- المداخلة الثالثة: أخلاقيات الممارسة المهنية في الصحافة الالكترونية الجزائرية – دراسة في الأطر التشريعية والمحددات النظرية-

د. منير عيادي / جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

- المداخلة الرابعة: أخلاقيات المهنة والإعلام الالكتروني واقع الممارسة وأفاق المهنة - المفاهيم والإشكالات إلى أين ؟

أ. زهراء حرز الله جامعة عمار ثليجي-الاعواط

- نقاش (نصف ساعة)

الجلسة الثالثة: (12 سا 20 – 13 سا 35)

رئيس الجلسة: د. بصاص يونس مقرر الجلسة: أ. نسرين زيادة

- المداخلة الأولى: الوضع القانوني للصحافة الإلكترونية في الجزائر و الرهانات التي تطرحها

د.سعيدة بوزوران جامعة علي الونيسي/ البليدة2

- المداخلة الثانية: الضوابط القانونية لممارسة الاعلام الالكتروني

د. قاصدي سليمة/ جامعة خميس مليانة

- المداخلة الثالثة: نشاط سلطة الضبط السمعي البصري في ظل الاعلام المرئي الالكتروني

أ. بن دومة داودي/ معهد الصحافة وعلوم الاخبار منوبة/ تونس

أ. بلقار مصعب/ جامعة محمد بوضياف المسيلة

- المداخلة الرابعة: " تشريعات وقوانين الصحافة الإلكترونية والإعلام الالكتروني في الجزائر "

د. عبد العالي يوسف/ جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. مهداوي نصر الدين/ جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2

- نقاش (نصف ساعة)

الجلسة الختامية: (14:45 – 15:00 سا)

- قراءة التوصيات
- كلمة ختامية لرئيسة الملتقى الوطني
- تسليم الشهادات

مداخلات الجلسة الأولى

المدخلة الأولى: الإعلام الإلكتروني نحو مقاربة المفهوم

أ.د. عبيدة صبطي / جامعة محمد خيضر بسكرة

أ. سمير صالح / جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

يعيش المجتمع المعاصر تحولات هائلة في مجال الاتصال والإعلام أدت في السنوات الأخيرة إلى تغيرات كبيرة في أساليب إنتاج وتوزيع وتلقي المعلومات. فقد ظهرت تقنيات وأساليب اتصالية حديثة، وانتشرت عن طريقها خصائص ووظائف اتصالية جديدة، من أهمها التحول من وسائل الاتصال الجماهيري ذات الاتجاه الواحد، والمحتوى

المتجانس، إلى تقنيات الاتصال التفاعلية ذات الاتجاهين، والمضامين المتعددة، وظهر مصطلح (الإعلام الإلكتروني) للتعبير عن هذه الظواهر الجديدة.

وقد حولت هذه الوسائط الجديدة العالم إلى قرية كونية محدودة الأزمنة والأمكنة على حد تعبير مارشال مكلوهان مقتصرة بذلك أعباء المسافات، و اكرهات الوقت الذي كان يستغرق في عملية الاتصال بالغير، إيذانا بحدوث ثورة على الصعيد الأنماط والعادات والسلوكيات المعايير التي تنظم المجتمعات الإنسانية، وكذا على مستوى المنحى الابستيمي والفكر التنظيري لعلوم الإعلام والاتصال و على المستوى المهني الإعلامي، الذي تأثر بظهور تقاليد احترافية جديدة كصحافة المواطن، ودور المواطن المراسل في صناعة ثقافة التأثير وفي بناء حدود الحقيقة من خلال الصور المنقولة عبر الهواتف الذكية.وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية التعرف إلى ماهية الإعلام الإلكتروني.

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

المبحث الأول: الدلالة المعجمية والاصطلاحية لفهوم الإعلام الإلكتروني

أولاً: الإعلام في اللغة :

ثانياً: الإعلام في الإصطلاح:

ثالثاً: الإعلام الإلكتروني:

رابعاً: نشأة وتطور الاعلام الإلكتروني

خامساً : خصائص الإعلام الإلكتروني

سادساً : أشكال الإعلام الإلكتروني

المحور الثاني : نظريات الإعلام الحديثة

خاتمة :

من خلال العرض السابق يمكن القول أن الاعلام الإلكتروني قفزة نوعية في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة وجذرية أدت إلى إعادة تركيبات المجتمع وإعادة صياغتها للبناء الاجتماعي والمنظومة الانسانية ككل، فالاعلام الإلكتروني اليوم سلاح ذو حدين ، أنه قرب المسافات وفر جهدا للعناية بالأمور الإدارية والحياتية للإنسان كما سهل الكثير من الأمور في شتى مجالات الحياة، لكنه له مساوئ أيضا عندما تسوء إستخدامات الفرد له وبالتالي هذا ما يحدث خلال وشرخا كبيرا في

النظام الاجتماعي، ومما تقدم ذكره يمكن القول بأنه من الضروري اقتتت ممارسة الاعلام الجديد زهذا في خضم هذا التقدم الهائل الذي تشهده وسائل الاعلام الاللكترونية ..
التوصيات:

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن الإعلام الاللكتروني-الرقمي قد فرض واقعا إعلاميا جديدا بكل المقاييس، حيث انتقل بالإعلام إلى مستوى السيادة المطلقة من حيث الانتشار، اختراق كافة الحواجز المكانية والزمانية والتنوع اللامتناهي في الرسائل الإعلامية والمحتوى الإعلامي، لما يملكه من قدرات ومقومات الوصول والنفاز للجميع، وامتداده الواسع بتقنياته وأدواته واستخداماته وتطبيقاته المتنوعة على الفضاء الاللكتروني المترامي الأطراف بلا حدود أو حواجز وفوارق.

ولا نبالغ بالقول أن مواقع الوسائط الاجتماعية أو شبكات التواصل الاجتماعي هي أهم جزء من التقدم الرقمي الجديد، ومن انجازات الثورة العلمية في القرن الحادي والعشرين، فهي أدوات جديدة تجاوزت ما سبقها، ووفرت في زمن ميقاتي "فتحا تاريخيا" نقل الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وأعطى مستخدميه فرص كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود، الأمر الذي جعل الخبراء والمختصين يركزون على مسألة.

وهنا سنورد أهم التوصيات التي من شأنها تحسين الإستخدام الجيد للإعلام الاللكتروني وبالتالي ضمان سلامة الأفراد والمجتمع:

- الاستخدام العقلاني و السليم للوسائط الاللكترونية تجنبنا لأي انزلاق في منظومة القيم في المجتمع.
- ضرورة بث الوعي الديني والتربوي وسط المجتمع نحو الآثار التي يخلفها الاعلام الاللكتروني.
- ضرورة العمل على نشر المعرفة التكنولوجية وأهميتها في الثقافة وفق ضوابط شرعية وقانونية لحسن الاستخدام.

المداخلة الثانية: قراءة تحليلية في شكل ومضمون الاعلام الاللكتروني من

خلال المقاربة المفاهيمية وقانون الاعلام الجزائري 2012

د. فواز بورابحة جامعة الجزائر3/أ. ابتسام سهتال جامعة حاج لخضر باتنة 1

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجوانب الشكلية والمضامين التي تندرج في البناء العام لمفهوم الإعلام الاللكتروني من حيث المقاربة المفاهيمية وتفرقتها على بعض المفاهيم

المشابهة وفق مانصت عليه المواد المؤسسة للإعلام الإلكتروني شكلا ومضمونا المندرجة في قانون الاعلام الجزائري 2012، والوقوف عند ما إذا ألم ذلك بالمفهوم الحقيقي المعمول به لتحديد نشاط الإعلام عبر الأنترنت الذي أقره المشرع في التشريع الجزائري المنظم لوسائل الاعلام المدمجة في شبكة الانترنت وما وقفت عنده أهم التعريفات الأكاديمية في المنظور العام لجوهر الإعلام الإلكتروني. الكلمات المفتاحية: الإعلام الإلكتروني، نشاط الإعلام عبر الأنترنت، قانون الإعلام 2012، مواقع الواب.

Abstract

The study aims to identify the formal aspects and contents that fall into the general construction of the concept of electronic media in terms of the conceptual approach and its differentiation on some similar concepts according to what was stipulated in the articles establishing electronic media in form and content included in the Media Law 2012, and to determine if this hurts the real concept in force. To determine the online media activity approved by the legislator in the Algerian legislation regulating the media integrated on the Internet, and the most important academic definitions in the general perspective of the essence of electronic media.

Keywords: electronic media, online media activity, media law 2012, websites.

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

1. المقاربة المفاهيمية للتعريفات المتعددة للإعلام الإلكتروني

1.1 التعريفات المتعددة حسب توجهات الباحثين الأكاديميين

2.1 المفاهيم المشابهة للإعلام الإلكتروني

2. تحديد مفهوم الإعلام الإلكتروني في قانون الإعلام لسنة 2012.

1.2. الخلفية المرجعية لقانون الإعلام لسنة 2012

2.2. مفهوم الإعلام الإلكتروني في محتوى قانون الإعلام 2012

3. النتائج المتوصل إليها في الورقة البحثية يمكن ايجازها فيمايلي:

لقد توصلت نتائج الورقة البحثية إلى أن:

- المفاهيم الأكاديمية حاولت أن تضع تعريفا شاملا للإعلام الإلكتروني لكنهل لم تؤصل من الناحية القانونية خاصة من حيث الشكل والطبيعة القانونية التي يجب أن تتواجد فيها وسائل الإعلام الإلكترونية لاختصاصها لقانون الإعلام المنظم لها.

- قانون الاعلام 2012 لم يعطي تعريفا دقيقا للاعلام الإلكتروني حيث كان تعريفه تعريفا ضيقا وحصره في مصطلح الصحافة الإلكترونية أو نشاط الإعلام عبر الانترنت

- التعريف الذي أتى به المشرع الجزائري للاعلام الإلكتروني لديه تقاطع كبير مع عدد من المفاهيم المشابهة للاعلام الإلكتروني من الناحية الأكاديمية.

- صعوبة مراقبة كل ما ينتجها الاعلام الإلكتروني من مضامين في ظل غياب تعريف دقيق لج يشمل سمات هذا الاعلام ومصادره والطبيعة الهيكلية المنظمة له قصد متابعة كل ما يبثه منة مضامين.

- المقاربة المفاهيمية للإعلام الإلكتروني أكاديميا نجده بعيد كل البعد عن المفهوم الذي حدده المشرع الجزائري الذي لم يتطرق صراحة إلى الإعلام الإلكتروني بمفهومه الأصلي بل قام بحصر بسمات الصحافة الإلكترونية.

- المشرع حصر الإعلام الإلكتروني في كل ما يتم نشره من نصوص مكتوبة وصور وفيديوهات ولم يشر إلى وجوب أن يخضع ذلك الى المبادئ العامة التي تخضع لها وسائل الإعلام التقليدية.

-عدم وجود تفصيل واضح من طرف المشرع الجزائري للتنظيم القانوني لكيفيات ممارسة الاعلام الإلكتروني.

4.التوصيات والمقترحات

- العمل مستقبلا على تجسيد تشريع اعلامي خاص بوسائل الاعلام الإلكترونية في قانون الاعلام الجزائري الجديد.

- العمل على التفصيل بشكل واضح من طرف المشرع الجزائري للتنظيم القانوني لكيفيات ممارسة الاعلام الإلكتروني بالاستعانة بخبراء مختصين في علوم الاعلام والاتصال وكذا الممارسين لمهنة الصحافة أصحاب الخبرة في مجال تكنولوجيايات الاعلام والاتصال والتحكم في تقنيات الشبكة العنكبوتية.

- العمل على ايجاد آلية قانونية جديدة لضبط دقيق لمفهوم الاعلام الالكتروني المحدد
لكيفيات ممارسة الاعلاميين عبره لتسهيل عملية مراقبته من طرف سلطة الضبط من
حيث الشكل والمحتوى.

- العمل على الالمام بكل سماته وضبطها قصد تحديد ملامحه للتفريق بينه وبين المفاهيم
المشابهة له.

المداخلة الثالثة: الاعلام الالكتروني: قراءة في المفاهيم، والتنظيم القانوني له في الجزائر

أ. العلمي قواسمية جامعة حمة لخضر الوادي / أ. سارة عزيزي جامعة العربي بن
مهيدي أم البواقي

الملخص

لقد أدى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم اليوم الى إحداث طفرة عالمية على
كافة المجالات، بما فيها مجال الإعلام والاتصال الذي أصبح يعمل على مواكبة هذه
التطورات التكنولوجية، حيث سمح هذه التطورات ب بروز بيئة إعلامية جديدة ، حيث ظهر
ما يسمى بالإعلام الالكتروني، والذي أصبح عبارة عن وسيلة وأسلوب جديد من اجل
التعبير عن الرأي بكل حرية، أكثر من الإعلام التقليدي، ومن أجل ضمان نجاح الإعلام
الالكتروني عمدت الدول الى إصدار تشريعات وقوانين تنظمه، والجزائر كانت من بين
الدول التي اهتمت بالإعلام الالكتروني، حيث حاولت القيام بعملية تنظيم الإعلام
الالكتروني، رغم أنه يعتبر إعلام حديث في الجزائر وليس منتشر مثل باقي الدول العالمية
وخاصة المتقدمة.

ولذلك حاولنا في هذه الورقة البحثية ان نتطرق الى الإعلام الالكتروني في الجزائر من خلال
تناول مفهومه والمفاهيم المرتبطة بها، وأهم سماته وخصائصه، ومن ثما التطرق الى

أشكال الإعلام الإلكتروني، وأخيرا حاولنا اعطاء لمحة حول التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، الاتصال، الإعلام الرقمي، الإعلام الإلكتروني.

Abstract:

The great technological development that the world is witnessing today has led to a global boom in all fields, including the field of media and communication, which is working to keep pace with these technological developments. These developments have allowed the emergence of a new media environment, where the so-called electronic media has emerged, which has become For a new way and method in order to express opinion freely, more than traditional media, and in order to ensure the success of electronic media, countries have passed legislation and laws regulating it, and Algeria was among the countries that were interested in electronic media, as it tried to carry out the process of regulating electronic media, despite It is considered modern media in Algeria and is not as widespread as other international countries, especially developed ones.

Therefore, in this research paper, we tried to address the electronic media in Algeria by addressing its concept and the concepts associated with it, its most important features and characteristics, and then addressing the forms of electronic media, and finally we tried to give an overview of the legal regulation of electronic media in Algeria compared to some Arab countries.

Keywords: media, communication, digital media, electronic media.

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

أولاً: مدخل مفاهيمي:

1\ الإعلام:

2\ مفهوم الاتصال:

3\ الإعلام الجديد :

4\ الإعلام الإلكتروني:

ثانياً: ماهية الإعلام الإلكتروني:

1\ التحول من الإعلام التقليدي الى الإعلام الإلكتروني:

2\ خصائص الإعلام الإلكتروني:

3\ أشكال الإعلام الإلكتروني:

3\1: الصحافة المكتوبة الإلكترونية:

3\2: الإعلام السمعي والسمعي – البصري الإلكترونيين:

4\ التنظيم القانوني لحرية الإعلام الإلكتروني في الجزائر:

خاتمة وتوصيات:

من خلال كل ما سبق تناوله في هذه الورقة البحثية نرى ان الإعلام الإلكتروني لم يظهر تلقائياً بكل مستقل، وإنما ظهر نتيجة التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في كافة المجالات، بما فيها مجال الإعلام والاتصال الذي شهد انتقال كبير من الإعلام التقليدي الى الإعلام الإلكتروني الذي أصبح منتشر وموجود في كل بقاع العالم نظراً لسهولة الولوج الى شبكة الانترنت.

وقد توصلت هذه الورقة البحثية الى النتائج التالية:

1\ الإعلام الإلكتروني: الخدمات والنماذج الاعلامية الجديدة التي تتيح نشأة وتطوير محتوى وسائل الاتصال الإعلامي ألياً او شبه ألي في العملية الاعلامية باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكاناتها في الشكل والمضمون ويشمل الإشارات والمعلومات والصور والأصوات المكونة لمواد إعلامية.

2\ تتعد أشكال الإعلام الإلكتروني وتنوع ويمكن إعتبار الصحافة المكتوبة الإلكترونية و الإعلام السمعي والسمعي – البصري الإلكترونيين من أهم أشكال الإعلام الإلكتروني.

3\ لقد حاولت الجزائر تنظيم مجال الإعلام الالكتروني من الناحية من خلال سن العديد من القوانين التي تخص هذا المجال ولعل أهم قانون يخص الإعلام الالكتروني هو القانون العضوي للإعلام لسنة 2012.

المدخلة الرابعة: الصحافة الالكترونية في الجزائر- المفهوم والضوابط

أ.جمال بوعبدلي/ جامعة عمارثليجي الأغواط

الملخص :

تعتبر ثورة المعلومات والتكنولوجيا من أهم مظاهر القرن الواحد والعشرين ومن مميزاتهما ، السرعة البالغة وسعة المعلومات وتشابكها وإلغاء الأبعاد وترباطها، ونقلها بسرعة فائقة ، وبالتالي أصبحت اللغة الوحيدة للشعوب من خلال الاشتراك والتبادل، وكانت من الطبيعي أن تفرز هذه المعارف والتقنيات الحديثة عددا من المتغيرات على المستوى المحلي والدولي، وإن ظهور الانترنت الذي حول نفسه إلى وسيلة إعلامية قائمة بذاتها ، وانتشارها بشكل واسع وكبير سهل للعديد من المفكرين والكتاب والنقاد، من إيجاد وسيلة سهلة وأسرع لتمير مضامينهم وأعمالهم، فعرفت الصحافة المكتوبة طريقا آخر غير الذي نشأت عليه، هذا الطريق هو النشر الالكتروني للصحيفة وبه أصبحت تسمى بالصحافة الالكترونية التي لاقت رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة بما تتميز به من خصائص استلهمت من التكنولوجيا الحديثة.

وفي ظل وسط هذا الكم المتراكم من مواقع الإنترنت التي تعمل في كافة المجالات وفي جميع التخصصات، فإن البديل أن نعتبر كل موقع على الإنترنت موقعا صحفيا، وباستقراء واقع الإنترنت -تصنيفا وتنوعا- فالحقيقة التي لا مجال للتخلي عنها وهي أن وضع الضوابط والمعايير المحددة للصحافة الإلكترونية والتي ترسم حدودها ومجالات عملها ضرورة حتمية إذا أرادت الصحافة الإلكترونية أن تحتفظ لنفسها بمستقبل يذكر وسط خضم مائج ومتزايد من مواقع الإنترنت.

الكلمات المفتاحية : صحافة، الكترونية، ضوابط، معلومة، تكنولوجيا

Summary :

The information and technology revolution is considered one of the most important aspects of the twenty-first century, and one of its advantages is the extreme speed, the capacity of information, its interlocking, the cancellation of dimensions and its interdependence, and its transmission at high speed, and thus it became the only language for peoples through participation and exchange. The emergence of the Internet, which transformed itself into a self-contained media, and its wide and large spread made it easy for many thinkers, writers and critics, to find an easy and faster way to pass on their content and works, so the written press knew another way than the one it originated on, this way is electronic publishing. The newspaper, and with it, has become called the electronic press, which has gained great popularity in recent years due to its characteristics inspired by modern technology.

In the midst of this accumulated amount of Internet sites that operate in all fields and in all disciplines, the alternative is to consider each site on the Internet as a journalistic site, and by extrapolating the reality of the Internet - classification and diversity - the fact that there is no room for abandonment is that setting the specific controls and standards for electronic journalism Which delineates its borders and fields of work is an absolute necessity if the electronic press wants to preserve for itself a little future in the midst of a turbulent and growing turmoil of Internet sites.

Keywords: journalism, electronic, controls, information, techno

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

المبحث الأول : مفهوم الصحافة الالكترونية

المطلب الأول : تعريف ونشأة وأنواع الصحافة الالكترونية

أولاً : تعريف الصحافة الالكترونية :

ثانياً : أنواع الصحافة الالكترونية

المطلب الثاني : خصائص الصحافة الالكترونية وتطورها

أولاً : خصائص الصحافة الالكترونية

ثانياً : تطور الصحافة الالكترونية

المبحث الثاني : معايير وضوابط الصحافة الالكترونية

المطلب الأول : معايير وضوابط مهنية

أولاً : التطورات المؤثرة في إيجاد معايير للصحافة عبر الانترنت :

ثانياً : المعايير التي تميز الصحيفة الإلكترونية

المطلب الثاني : معايير وضوابط تتعلق بالمؤسسة أو الموقع

المطلب الثالث : الضوابط القانونية للصحافة الالكترونية في الجزائر

أولاً : الضوابط الإدارية لحرية الصحافة الالكترونية

خاتمة وتوصيات :

أن الخدمات التي تقدمها لنا الصحافة الالكترونية من تعدد للوسائط من صوت وصورة....وكذا التحسينات الكبيرة في برامجها وقدرة القارئ على التفاعل معها، وكذا السرعة في الأداء ووصول المعلومة في ظرف قياسي وكذا طابعا الدولي ، إذ يمكن أن تخترق الأجواء والبلدان، إلا أن لا بد لها من ضوابط تضبطها كلما انحرفت عن مسارها خاصة إذا تعلق الأمر بحرية الأشخاص وكرامتهم وفي الأخير نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج

1-القانون العضوي رقم 12-05 أصبح متطابق إلى حد بعيد مع التعديل الدستوري 2020

خلافاً لما كان عليه التعديل الدستوري 2016 فيما يتعلق بحرية الإعلام والصحافة.

2- إن المشرع كان أقل معرفة وتكيفاً مع استخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال التفاعلية والالكترونية، وبالتالي أصبح القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام قد تجاوزه الزمن فيما يتعلق بتنظيم الصحافة الالكترونية، حيث لم يعرف مفاهيم الصحافة والإعلام الالكترونية.

3- غياب التكوين الصحفي الالكتروني الذي يعتبر ركيزة لقيام الصحافة الالكترونية، بالإضافة إلى غياب الاحترافية.

3- خلو قانون الإعلام 05-12 من العقوبات السالبة للحرية للحبس واكتفائه بالغرامات المالية.

5- إن الانترنت حقق بالتأكيد وفرة لا سابق لها للمستخدم فيما يتعلق بالمعلومات والتي هي الميدان الذي يضم الصحافة الالكترونية، لكن من الواقع الافتراضي أن هذه الوفرة سيكون لها أثر عكسي تماماً، ذلك أن الجمهور سرعان ما سيجد أنه لا يمتلك الوقت الكافي لتصفح آلاف المواقع الصحفية المتاحة له بسهولة وانسيابية عبر الانترنت، ولذلك فإن الفرد العادي الذي اعتاد أن يتلقى المعلومات لا أن يبحث عنها والذي تألف مع الصحافة الورقية التي تقدم له مادة جاهزة ومختارة ومن خلال صحيفة مفضلة يستطيع مطالعتها بوقته المتوفر، ربما سيجد سريعاً أن خيار الورق لا يمكن الاستغناء عنه.

ثانياً: التوصيات

1- إعادة النظر في القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام وذلك فيما يتعلق بتحديد أو تعريف مفاهيم الصحافة الالكترونية على غرار الموقع الالكتروني، صفحات التواصل الاجتماعي، والصفحات الشخصية ذات الطابع الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي، والصحفيين الهواة (المواطن الصحفي).

2- ضرورة وضع نص قانوني خاص للصحافة الالكترونية، فهي وإن كانت تجتمع مع نظيرتها الورقية في بعض النقاط التنظيمية كحقوق الصحفيين وواجباتهم، إلا أن لها خصائص أخرى كونها تنتمي إلى العالم الرقمي الذي جعلها تمتاز بالحيوية والتفاعلية والآنية واستخدامها لتقنية الوسائط المتعددة، وغيرها من المميزات التي تتطلب تنظيمها قانونياً خاص يضبط حسن توظيفها.

3- لا يجب الاكتفاء بوضع قانون للصحافة الالكترونية، وإنما المواصلة على تطويرها وتنقيحها ليتماشى مع التطورات المستمرة للإعلام الرقمي.

4- ضرورة فرض رقابة صارمة على الصحافة الالكترونية بعدما لوحظ وجود أخبار ومعلومات كاذبة في عدة مواقع إخبارية على الإنترنت.

5- ضرورة التغلب على صعوبات التي تواجه الصحافة الالكترونية و يتعلق الأمر خاصة بضعف الموارد

الإشهارية و نظام تحريري قائم على سياسة بث المعلومة بشكل مجاني.

6- تعتبر المصطلحات التي تشير إلى الظاهرة المتمثلة في الصحافة الالكترونية من أهم ما يجب أن يتحكّم فيه المشرّع لإزالة الغموض ولجعل القوانين سهلة التفسير والتطبيق.

مداخلات الجلسة الثانية

المداخلة الأولى: واقع الاعلام الالكتروني في الجزائر الاطار القانوني
وأخلاقيات المهنة

د. عبد القادر علال / جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص:

أصبح الإعلام الإلكتروني واقعا حقيقيا فرضته معطيات التغير التكنولوجي والانتقال نحو الاتصال الرقمي الذي قفز بالحياة البشرية إجمالاً من سياق اتصالي إلى سياق آخر كمرحلة تطور بين الوسائل الاتصالية الـمرحلة قطيعة، والجزائر كغيرها من دول العالم حاولت وبعد فترة ليست قصيرة من الفراغ القانوني إزاء هذا النمط من الممارسة الإعلامية مساندة الوضع وتدارك ما يمكن تداركه و من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على واقع النشاط الإعلامي الإلكتروني في الجزائر وما يحمله من خصائص

ومميزات، وما إن كانت المادة المتداولة ضمنه تراعي متطلبات المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة

الكلمات المفتاحية: الإعلام الإلكتروني، الإطار القانوني، أخلاقيات المهنة

Abstract : The electronic media has become a reality imposed by the data of technological change and the transition towards digital communication, which jumped human life in general from one communicative context to another as a stage of development between the means of communication, not a stage of rupture, and Algeria, like other countries of the world, tried and after not a short period of legal vacuum regarding this type of practice The media keep pace with the situation and correct what can be remedied. Through this research paper, we try to shed light on the reality of electronic media activity in Algeria and the characteristics and advantages it carries, and whether the material circulated within it takes into account the requirements of social responsibility and professional ethics. Keywords: electronic media, legal framework, professional ethics

وأهم ما جاء في هذه الداخلة مايلي:

أولاً: الاعلام الالكتروني: المفاهيم

ثانياً: التشريع الجزائري في مجال الإعلام الإلكتروني –

ثالثاً: طبيعة الممارسة الإعلامية الإلكترونية في الجزائر

التوصيات المقترحة:

بناء على سبق، ونتيجة لاستقراء الواقع الممارساتي لنمط الإعلام الإلكتروني،

يمكن إدراج التوصيات التالية:

* إخضاع ممارسي الإعلام الإلكتروني لنفس إجراءات الحصول على بطاقة المهني الصحفي

المحترف بالنسبة للصحفيين العاديين.

* ضرورة تدارك التأخر في معالجة وضع الإعلام الإلكتروني من الناحية القانونية

والتنظيمية، وإرساء قواعد تنظيم نشاط القطاع تكون مرنة للتكيف مع المستجدات التي

تطراً باستمرار على القطاع .

- * ضبط القوانين المتعلقة بإنشاء المؤسسات الإعلامية الإلكترونية والتعامل معها تعاملًا إعلاميًا صحفياً محضاً بعيداً عن وصاية وزارة التجارة.
- * الإسراع في إصدار قانون الإشهار مع تمكين المواقع الإلكترونية من التنافس على الإشهار العمومي وفق معايير شفافة.
- * تمكين المؤسسات الإعلامية الإلكترونية من الإشهار شأنها في ذلك شأن المؤسسات الصحفية العادية.
- * يتعين على البنوك ومؤسسة بريد الجزائر تحسين الصيغ المقترحة خصوصاً في الطريقة التقنية من أجل تمكين الناشرين من اعتماد صيغة المقالات المدفوعة والاشتراكات لإيجاد تمويل إضافي .
- * ضمان مرافقة مالية (بنكية) للصحفيين الراغبين في إنشاء مؤسسات إعلامية إلكترونية.
- * على مزودي خدمات الانترنت في الجزائر والسلطات المختصة أن تتأقلم مع الواقع الجديد وتحسن من خدمات الانترنت التي تؤثر بشكل مباشر على قطاعات أخرى ومنها الصحافة الإلكترونية.

المدخلة الثانية: الصحافة الإلكترونية في ظل التشريع الإعلامي دراسة تحليلية ونقدية لقانون العضوي للإعلام 2012

د. لامية طالة/ جامعة الجزائر3

ملخص:

شهدت الجزائر- بعد أحداث أكتوبر 1988 - نقلة نوعية في المجال الإعلامي وبخاصة بعد فتح المجال للتعددية الإعلامية الذي أقره دستور 1989، والتي تمخض عنها ظهور العديد من الصحف والمجلات بمختلف أنواعها واتجاهاتها، وعرفت الصحافة المكتوبة مراحل متعددة في تاريخ التعددية الإعلامية إلى أن وصلت إلى مرحلة الصحافة الإلكترونية، فظهرت في المشهد الإعلامي نسخا الكترونية لعناوين صحفية ورقية ثم

برزت صحفا الكترونية قائمة بحد ذاتها. و حدث ذلك نتيجة لتوسع استخدام الانترنت بالنسبة لجمهور القراء مع قلة التكاليف، بالمقارنة مع الصحف التقليدية (الورقية).

أمام هذا التطور الذي شهده قطاع الإعلام في الجزائر خاصة في مجال الصحافة المكتوبة بشقيها الورقي والإلكتروني، كان من الضروري تحيين القوانين لتساير التطور في الميدان أمام عولمة الإعلام وتدفق المعلومات، وإقبال الجمهور على الصحافة الإلكترونية التي غدت رقما صعبا يستحيل تجاهله في الميدان الإعلامي وتصبح أيضا عملية البحث في ضوابط تشريعية للعمل الصحفي الإلكتروني ضرورة يفرضها الواقع المهني لهذا النوع المستحدث من الإعلام الجديد في الجزائر. لهذا ارتأينا معالجة هذا الموضوع، من خلال التشريعات القانونية التي تحدد وتنظم الإطار القانوني والتشريعي العام للصحافة الإلكترونية على ضوء القانون العضوي 2012 لذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم الصحافة الإلكترونية في الجزائر وهل تستجيب للتطورات الحاصلة في واقع الممارسة الإعلامية؟

سنعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مدخل مفاهيمي حول الصحافة الإلكترونية. (المفهوم، اسباب ظهورها، خصائصها)
- **المحور الثاني:** الصحافة الإلكترونية في الجزائر وأنواعها. (مسح لأهم الصحف الالكترونية الجزائرية)
- **المحور الثالث:** الدراسة الميدانية، المتمثلة في المقاربة التحليلية للقانون العضوي 2012، فيما يتعلق بالصحافة الإلكترونية.

خاتمة وتوصيات:

و تبقى المواد التي أتى بها قانون 2012 للإعلام ضعيفة وغير كافية أمام التهديد الكبير الذي يشكله الاستخدام والانتشار الواسع لوسائل الإعلام الإلكتروني عبر قنواته المكتوبة والسمعية البصرية من جهة، كما غيب هذا القانون ووسائل التواصل الاجتماعي التي تعد هي الأخرى بمثابة قنوات اتصالية الأكثر استعمالا لدى عامة الجزائريين، وما يشكله الاستخدام خاطئ أو غير مشروع قد يهدد الفرد والمجتمع على حد سواء.

من جانب آخر، لم تحظ الصحافة الإلكترونية بمواد مفصلة في القانون الإعلام الجديد، حيث حسب تحليل المواد الوارد فإنها جاءت كإشارات مقتضبة كما أدرجت ضمناً مع الصحافة الورقية بالرغم من الاختلاف بينها من حيث الطابع، الخصائص والسمات. لذا فالضرورة ملحة لتحديد مواد خاصة بالصحافة الإلكترونية على الأقل، أو قانون مستقل بها لأننا اليوم بحاجة ملحة لتنظيم حقل الإعلام الإلكتروني عامة والصحافة الإلكترونية بشكل خاص في بلادنا، كما يجب استحداث مؤسسات للضبط والمراقبة من أجل السمو والرقى بالإعلام الإلكتروني الذي لا يزال قليل الانتشار والاستخدام بالمقارنة مع الدول المتطورة. محمد برقان: حق الممارسة الإعلامية في الجزائر بين الحرية والأخلاقيات المهنية - دراسة لواقع الصحافة الإلكترونية في ضوء قانون الإعلام 2012- مجلة جيل حقوق الانسان العدد 23 الصفحة 47.

وفي نهاية المطاف ، يمكن القول ، أن الصحافة الإلكترونية في الجزائر تجربة جديدة ، كان لها شرف في تنظيم قانوني وتشريعي لكنه ضعيف غير واضح ومبهم في العديد من البنود القانونية ولم تتخلص من المفاهيم الفضفاضة التي وردت في القانون العضوي، لهذا تدارك المشرع الجزائري هذا الأمر وحاول أن ينظمها ويساير التطورات الحاصلة في هذا الميدان بإصدار المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة "نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني" المنشور في الجريدة الرسمية (العدد 70)، الصادرة في 25 نوفمبر/2020.

المداخلة الثالثة: أخلاقيات الممارسة المهنية في الصحافة الالكترونية

الجزائرية – دراسة في الأطر التشريعية والمحددات النظرية-

د. منير عيادي / جامعة محمد بوضياف / المسيلة

الملخص:

أضحت الصحافة الإلكترونية من أكبر المستفيدين من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الإعلام والاتصال, حيث تمكنت في ظرف وجيز من خلق جيل جديد من الصحفيين ينقلون الأخبار ويصورونها وينشرونها لحظة بلحظة، تماما كما فرضت المواقع الإعلامية نوعا من الكتابة المختصرة والسريعة, الشيء الذي أثر في العمق التحليلي للمضامين الإعلامية وجعل منها نظرة سطحية للعالم. من جهة أخرى ومع تطور المدونات خلال السنوات الأخيرة، وتنامي عدد المنشورات الإلكترونية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الصحافة الإلكترونية التي تنصدر الإعلام تأثيرا وفاعلية، تحولت المعلومة من خلال الإنترنت إلى منتج إعلامي تصبغه أحيانا رؤية بعض المدونين الذين يبحثون عن فضاء افتراضي يعبرون فيه عن ذواتهم. حولت فوضى الممارسة الإعلامية خاصة في سياق ما يسمى بـصحافة الهواة العمل الإعلامي الإلكتروني إلى حقل للاستنساخ غير المشروع. كما أن الابتزاز والتشهير من أجل الكسب أفقد هذا الصنف من الإعلام مصداقيته واستقلالته ونزاهته. يضاف إلى ذلك ما شهدته الممارسات المهنية للعلاقات العامة من تطور طرق مبتكرة لتغذية وسائل الإعلام في البيئة الرقمية الجديدة بالمادة الإعلامية التي لا تمت للمهنية بصلة.

إن هذا الواقع المليء بالتحويلات يفرض على الصحافة الإلكترونية وضع قواعد أخلاقية لكل المساهمين فيها، وإقرار مدونات سلوك تشمل كل الأطراف المشاركين في إنتاج مضامينها. فإذا كان الإعلام الإلكتروني يستمد قواعده الأساسية من الأخلاقيات التي تم إنضاجها في حقل الإعلام بمحامله المختلفة حيث كانت تلك القواعد تؤطر العمل الصحفي في مجالات الصحافة المكتوبة والسمعية، والبصرية، فإن حقل الصحافة الإلكترونية بمواصفاته التكنولوجية والتواصلية الجديدة بات يفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة به تتفاعل مع التحويلات المشار إليها، فضلا عن الحاجة الملحة لتطوير آليات التنظيم الذاتي والرصد، بشراكة مع جمهور مستخدمي الصحافة الإلكترونية، في سياق هذا الطرح، سنحاول البحث في الضوابط المهنية للصحافة الإلكترونية التي همشت في الجزائر، في ظل الهوس بالمعايير التقنية التي أصبحت تحتل الجانب الأكبر من اهتمامات المشغلين بالصحافة الإلكترونية العربية و البحث عن السبق الصحفي على حساب المعايير المهنية مما فسح المجال واسعا أمام الشائعات.

الكلمات المفتاحية: اخلاقيات المهنة، التشريعات الإعلامية، الصحافة الإلكترونية، النشر الالكتروني

Abstract

The electronic press has become one of the biggest beneficiaries of the technological development taking place in the field of media and communication, as it managed in a short time to create a new generation of journalists who report, photograph and publish the news, moment by moment, just as the media sites imposed a kind of brief and quick writing, something that affected the analytical depth Media content and make it a superficial view of the world. On the other hand, with the development of blogs in recent years, and the growing number of electronic publications that have become an integral part of the electronic press that leads the media effectively and effectively, the information has turned through the Internet into a media product that is sometimes stained by seeing some bloggers looking for a virtual space in which they express themselves . The chaos of media practice, especially in the context of so-called amateur journalism, has turned electronic media work into a field of illegal reproduction. Also, blackmail and defamation for the sake of this category of media have lost its credibility, independence and impartiality. Added to this is the development of professional PR practices in innovative ways to feed the media in the new digital environment with media material that is not relevant to the professional. This reality, full of transformations, requires the electronic press to establish ethical rules for all its stakeholders, and to adopt codes of conduct that include all parties involved in the production of its contents. If the electronic media derives its basic rules from the ethics that have been matured in the media field in its various bearings, as these rules frame the journalistic work in the fields of written, audio, and visual journalism, then the field of electronic journalism with its new technological and communication specifications has imposed thinking on its own ethical system that interacts With the transformations referred to, as well as the urgent need to develop mechanisms of self-regulation and monitoring, in partnership with the audience of electronic journalism users, in the context of this offering, we will try to research the professional controls of new media, which may have been marginalized in light of Obsession with the technical standards that have become the largest concern of those working in the Arab electronic press, and the search for a scoop at the expense of professional standards, which gave way to rumors.

Key words : Professional ethics, media legislation, electronic press, electronic publishing.

وأهم العناصر التي وردت في هذه المداخلة ما يلي:

1. مفهوم الصحافة الإلكترونية
2. ضوابط الممارسة الصحفية في الصحافة الإلكترونية:
3. مصادر تشريع أخلاقيات المهنة وسياقات فهم الممارسة الإعلامية بها:
- 4- المعايير الأخلاقية للعمل الصحفي:
5. محاذير من وضع ضوابط لأخلاقيات للصحافة الإلكترونية:
6. متطلبات ضمان أخلاقيات المهنة في الصحافة الإلكترونية:
- 7- إشكاليات الصحافة الإلكترونية بين واقع الممارسة وتحديات أخلاقيات المهنة:
- 8- علاقة الضوابط والمعايير التقنية في الصحافة الإلكترونية بأخلاقيات المهنة:

9- التشريعات الإعلامية للصحافة الالكترونية الجزائرية:

خاتمة وتوصيات:

بالرغم من ما جاء في قانون الإعلام لسنة 2012 من مواد تخص الصحافة الإلكترونية, غير أنها لا تزال غير كافية وجب تدعيمها و التوسع في مضامينها و تحديدها بدقة من خلال نصوص تنظم شروط منح الإعتمادات الخاصة بها و اطارها العام لضبط نشاطها, نظرا لاقتحام كثير من الدخلاء على المهنة لمجال الإعلام نتيجة غياب قانون هتم بتفاصيل الصحافة الإلكترونية في الجزائر, إذ أن قطاع الإعلام الإلكتروني في الجزائر حاليا بحاجة إلى تقويم و تأهيل و إعادة ضبط الكثير من النواحي.

وعليه توصي دراستنا بالإسراع في سن قانون خاص بالصحافة الإلكترونية في الجزائر كما تسعى الحكومة الجزائرية لملء ذلك الفراغ التشريعي في مجال الصحافة الإلكترونية بعد سنوات من الفوضى التي يعيشها قطاع الإعلام في الجزائر, إذ أصدر الرئيس عبد المجيد تبون تعليمات لضبط و تسوية الوضعية القانونية للصحف الإلكترونية في الجزائر. هذه التعليمات مفادها أن هذه الوسيلة الإعلامية ستعامل كما تعامل الصحافة الوطنية المكتوبة في تغطية النشاطات الوطنية و الرسمية, و الاستفادة من الإشهار العمومي في حدود ما يسمح به القانون و أخلاقيات المهنة.

المدخلة الرابعة: أخلاقيات المهنة والإعلام الإلكتروني و اقع الممارسة و أفاق المهنة -المفاهيم والإشكالات إلى أين ؟

أ.زهراء حرزالله جامعة عمارثليجي -الاغواط

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أخلاقيات العمل الإعلامي باعتبارها جوهر مهنة الإعلام بأشكاله الكثيرة المقروء والمسموع والمرئي المسموع والذي يعتبر هو الآخر مصدر مهم وضروري للمعلومات وشريان حياة في المجتمعات المعاصرة ومحرك للقضايا والرأي العام فهو سلطة رابعة ذات تأثير عميق في اتجاهات وأراء أفراد المجتمع نحو القضايا من خلال العمل الإعلامي الذي تؤطره كلاسيكيات مدارس الإعلام العريقة. ولا ننسى المولود الحديث للإعلام وهو الإعلام الجديد (الإلكتروني) أو إعلام المواطن وهو كغيره من مهن الإعلام المتميزة يحتاج إلى أخلاقيات ومواثيق مهنية تضبط تياراته و توجهه وترتقي بالمهنة وتبعدها عن العشوائية والتخبط في دوامة الفوضى وتبين حدود حريات الإعلام وحقوقه وتكفل حماية حقوق و خصوصيات الغير .

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الإعلام ، الإعلام الإلكتروني ، التشريعات الإعلامية.

ABSTRACT:

This study aims to identify the ethics of media work as the essence of the media profession in its many forms,read ,audio and audio-visual, which is also an important and necessary source of information and lifeline in contemporary societies and a driver of issues and public opinion. The media work framed by the classics of the ancient media schools .and do not forget the modern born of the media,which electronic (digital) media or citizen media ,which like other distinguished media professions,needs ethics and professional charters that control its currents and direction, elevate the profession and keep it away from randomness and confusion in the whirlpool of chaos and clarify the limits of media freedoms rights and guarantees the rights and privacy of others

media ethics, new media, media legislation:KEYWORDS

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

1/- ماهية الأخلاقيات والإعلام الجديد:

1-1/ مفاهيم أساسية:

1-2- أخلاقيات المهنة الإعلامية:

2- الضبط الأخلاقي للإعلام الجديد:

3- نماذج عربية وعالمية لأخلاقيات المهنة متصلة بالإعلام الجديد :

4- أهم المراجع الدولية :

5- التجربة الجزئية مقارنة مع التجارب الدولية العربية

6- التنظيم القانوني لأخلاقيات الإعلام الجديد في الجزائر :

خاتمة وتوصيات:

وختاما تعتبر الأخلاقيات جوهر مهنة الإعلام وارتقاءها وهي قديمة وعريقة بعراقة مهنة الإعلام وذلك ما أعطى للإعلام قداسته على مدى عقود من الزمن ورسخ قوته كسلطة رابعة وزادت مكانة الإعلام توسعا وانتشارا وتغلغلا في حياتنا بعد ما أنتجته التطورات التكنولوجية بميلادها للإعلام الجديد وتطبيقاته المتنوعة في الفضاء الافتراضي من فيسبوك و تويتر و انستغرام و يوتيوب ومدونات وغيرها من التطبيقات التي فتحت فضاءات إعلامية متنوعة أمام فئات المجتمع والتي جعلت المواطن والصحفي المحترف يندمجون في هذا النوع من الإعلام الجديد ويعبرون عن آرائهم بحرية والتي هي حق مقدس كفلته كل الدساتير لكن إذا ما تجاوزت الحرية في الإعلام حدودها يصبح الأمر كله فوضى وتشتت وما يلاحظ في الإعلام الجديد انه يحتاج إلى مواثيق أخلاقية تضبطه وتضبط تياراته القوية التي ينجر المبحرون فيه خلف أنية الخبر وجذب الجمهور نحوه . وهذا

لضمان الممارسة الإعلامية السوية التي تسعى بدورها إلى حماية حقها في العمل الصحفي باختلاف مراحلها وهو ما يمكن الجمهور من معرفة مستجدات الأخبار وحيثياتها.

كما يمكن الحكم أن مهنة الإعلام ومهما سعت إلى فرض مثلها ودورها الحيوي بوصفها عصب الأخبار والمعلومات في النسيج الاجتماعي لن يتلقى لها ما لم تتحلى بالقدر الكافي من القواعد الأخلاقية الناظمة للممارسة الإعلامية وما تشمله من حقوق وواجبات ولعل التجربة الغربية خير مثال وجديرة بالاعتداء في زمن أصبح فيه الإعلام الجديد سمته البارزة ووجه التعريف به. والممارسة الإعلامية في الإعلام الجديد لن تستقيم إلا بتغيير سلوك المبحرين وممارساتهم وسلوكياتهم صحفيين كانوا أو مواطنين صحفيين ضمانا لنشر مبادئ احترام الذات البشرية والحريات الشخصية والموضوعية والتحري ونبذ التجني على الآخر والتشبع بالمسؤولية الاجتماعية نحو المهنة من جهة والجمهور المؤسسة الإعلامية من جهة أخرى.

مداخلات الجلسة الثالثة

المدخلة الأولى: الوضع القانوني للصحافة الإلكترونية في الجزائر
والرهانات التي تطرحها

د.سعيدة بوزوران جامعة علي الونيسي/ البلدية2

ملخص :

وسط ثورة متعددة الأبعاد في مجالات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات تسود العالم و تؤثر على كل جوانبه، تركت آثارها على كل مناحي الحياة العامة و أحدثت تغييرات ضخمة في صناعة الإعلام المطبوع و المسموع و المرئي، و خلقت أنماطا إعلامية جديدة في مقدمتها الإعلام الإلكتروني على الواب، فالصحافة المطبوعة مرّت عبر مراحل تاريخها المختلفة بتحديات عديدة كان أهمها ظهور التلفزيون و انتشاره في الخمسينات من القرن الماضي، و رغم ذلك فقد تمكنت الصحافة من تجاوز المحنة و معايشة هذه الوسيلة الجديدة و الإحتفاظ بنسبة مهمة من جمهورها، و لكن التحدي الأكبر الذي واجهته الصحافة المكتوبة في العصر الحديث بدا بشكل واضح مع ثورة المعلومات و ما صاحبها من توسع في توظيف شبكة الإنترنت، حيث أخذ التطور معنى جديدا طال الشكل و المضمون و الممارسة المهنية بشكل غير مسبوق في إطار الصحافة الإلكترونية.

و نحن حاولنا من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء حول الناحية القانونية و ما وضعه
المشرع الجزائري من ضوابط لهذه المهنة، فالبحث في النظام القانوني للصحافة
الإلكترونية تستدعي منّا معرفة الإستخدامات التي تسببت لها في خلق كمّ هائل من
المشاكل، ما فرض على الدولة الجزائرية اللجوء إلى تقنينها بمبرر إعتدائها على النظام
العام و المرتكزات السياسية و الدينية للدولة، و انتهاكها للحياة الخاصة و إستخدامها
في غير محلها...إلخ.

كما سنحاول التعرف على مختلف المراحل التي مرت بها الصحافة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الإلكتروني، الصحافة الإلكترونية.

Resumé:

In the midst of a multi-dimensional revolution in the fields of information and communication technology that pervades the world and affects all its aspects, it has left its effects on all aspects of public life and brought about huge changes in the print, audio and visual media industry, and created new media patterns, foremost of which are electronic media on the Web. The printed press passed through the various stages of its history with many challenges, the most important of which was the emergence of television and its spread in the fifties of the last century, and although the press was able to overcome this ordeal and live with this new medium and maintain a significant percentage of its audience, but the biggest challenge faced by the written press in the era The conversation started clearly with the information revolution and the accompanying expansion in the employment of the Internet, where the development took on a new meaning that extended to the form, content and professional practice in an unprecedented manner within the framework of the electronic press. And we tried through this research to shed light on the legal aspect and What controls the Algerian legislator set for this profession, research in the legal system of electronic journalism requires us to know the uses that caused it to create a huge amount of problems, which fled The Algerian

state has to resort to legalizing it with the justification of its attack on the public order and the political and religious foundations of the state, its violation of private life and its misuse...etc.

We will also try to identify the various stages that electronic journalism has gone through.

Keywords: electronic media, electronic press.

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

المفاهيم والمصطلحات:

الإعلام الإلكتروني:

الصحافة الإلكترونية:

عوامل ظهور الصحافة الإلكترونية وتطورها:

تطور محتوى الصحف الإلكترونية:

الصحافة الإلكترونية في الجزائر:

تطور الصحافة الإلكترونية في الجزائر

الصحافة الإلكترونية في مفهوم القانون العضوي للإعلام:

المواقع الإلكترونية للصحف الجزائرية:

التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية في الجزائر:

خاتمة وتوصيات:

شهدت الصحافة الإلكترونية في الجزائر خلال أزيد من عقدين تطورا متناميا بانتقال العديد من الصحف الورقية إلى الأنظمة المتعددة الوسائط بفضل الإنترنت، وظهرت الكثير من المواقع الإلكترونية، ورغم هذه الوثبة في عالم الإتصال الرقمي في الجزائر، غير أنّ التشريعات القانونية لم تواكب هذه الحركية، فغابت الأنظمة و القوانين التي تنظم الصحافة الإلكترونية، حيث تمت الإشارة إليها بشكل فضفاض في القانون العضوي للإعلام 12-05 في المواد 67 إلى 72 من الباب الخامس (وسائل الإعلام الإلكترونية)، دون صدور أي قانون يخص هذا القطاع، لإعتبارات تعود بالأساس إلى الظروف السياسية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

ممّا يستدعي من المشرع و الدولة الجزائرية على حدّ السواء إعادة النظر في هذا القطاع، لمّاله من أهمية و تأثير بالغين في حياتنا اليومية.

المدخلة الثانية: الضوابط القانونية لممارسة الاعلام الالكتروني

د. سليمة قاصدي جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

ملخص:

مع بروز الانترنت وتطوره تطور الاعلام لينتقل من وسائل تقليدية الى وسائل حديثة ورقمية حيث أصبح يطلق عليه "الاعلام الالكتروني" كوجه جديد للممارسة الإعلامية، حيث يتسم بسهولة الولوج اليه وسرعة انتاجه وتطويره وتحديثه، والتمتع بمساحة أكبر من الحرية.

ويطرح موضوع التشريع لقانون الاعلام الالكتروني اشكالا جوهريا في الجزائر يتطلب الوقوف عليها بمشاركة الباحثين والمختصين والصحفيين لاستحداث منظومات تشريعية حديثة تتماشى والتطورات الحاصلة في ميدان الاعلام، نتناول في مداخلتنا هذه ما يلي:

✓ مفهوم واهمية الاعلام الالكتروني

✓ وخصائص الاعلام الالكتروني

✓ قانون الاعلام الالكتروني في الجزائر

الكلمات المفتاحية: الممارسة الإعلامية، الاعلام الالكتروني، حرية التعبير

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

الاعلام الالكتروني:

الممارسة الإعلامية:

حرية التعبير:

مفهوم وأهمية الاعلام الالكتروني:

خصائص الاعلام الالكتروني:

اشكال الاعلام الالكتروني:

التشريع القانوني للإعلام الالكتروني في الجزائر:

القراءة الشكلية والضمنية لمحتوى المرسوم التنفيذي 332/20:

العقبات والصعوبات التي تواجه تطور الاعلام الالكتروني:

خلاصة وتوصيات :

ان المرسوم التنفيذي 332/20 الصادر سنة 2020 المتعلق بتحديد كفاءات ممارسة نشاط الاعلام عبر الانترنت و نشر الرد و التصحيح عبر الموقع الالكتروني هو اول مرسوم يتطرق الى موضوع الاعلام الالكتروني في الجزائر الذي ساهم في وضع حد للفوضى التي عرفها قطاع الاعلام لاسيما ما تعلق بنشر الاشاعات و الاخبار الكاذبة ، الا ان هذا المرسوم مازال محل اخذ ورد في الوسط الإعلامي يستدعي الوقوف عليه و ضبطه لتدارك الفراغ الذي دام 8 سنوات كاملة.

التوصيات :

- ✓ ضبط مفهوم الاعلام الالكتروني واشراك كل الفاعلين في المجال (الباحثين، الصحفيين)
- ✓ إعادة النظر في المرسوم والسعي لإيجاد قانون للإعلام الالكتروني يتماشى والتطورات الحاصلة و يقلص الفجوة القانونية التي شكلت عثرة بالنسبة للعديد من الناشرين في هذا المجال
- ✓ الاهتمام بحقوق الصحفيين والإعلاميين في مجال الاعلام الالكتروني و سياسات العمل.

المدخلة الثالثة: نشاط السلطة ضبط السمعى البصرى فى ظل الإعلام المرئى الإلكترونى دراسة وصفية تحليلية استناد لقانون العضوى للسمعى البصرى (2014)

أ.دوادى بن دومة ، طالب دكتوراه بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار منوبة ، تونس
أ.مصعب بالفار ، جامعة المسيلة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة للتعرف على طبيعة نشاط سلطة ضبط السمعى البصرى الجزائرى بناء على القانون العضوى للسمعى البصرى رقم 14-14 المؤرخ فى 24 فبراير سنة 2014 ، والذى ضبط ويحدد كىفيات صلاحيات سير مهام نشاط مؤسسة سلطة الضبط البصرى وفق النصوص التشريعية والأحكام القانونية التى نص عليها قانون السمعى البصرى لضمان صيرورة الأداء المهنى المحترف والنزىه وكذا ضمان تقديم خدمة عمومية هادفة للجمهور بناء على إنتاج محتويات وبرامج تسودها القيم والأسس المجتمعية الواضحة المعالم بغية تنوير الرأى العام ، لاسيما الكشف على الإطار التنظيمى والتشريعى المنظم لقطاع السمعى البصرى فى الجزائر. معرفة ماهية سلطة الضبط فى العمل الإعلامى والتعريف على الطريقة التى تقوم بها سلطة الضبط فى تقنين عمل القنوات الخاصة والعمومية فى الجزائر ، ومن النتائج المتوصل إليها فى إطار هذه الدراسة أن نشاط سلطة الضبط السمعى البصرى غير مكتمل نظرا للثغرات والنقائص التى تشوب القانون العضوى رغم أصابته فى العديد من الجوانب بما فيه الانفتاح على القنوات الموضوعاتية وحرصه على الجودة والموضوعية فى طرح المواضيع بناء على أسس موقمات المجتمع وقيمه لىبقى نشاط سلطة الضبط غير مرضيا فى ظل غياب المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة التى تحدد الضوابط الأخلاقية والمهنية لنشاط السمعى البصرى.

الكلمات المفتاحية : سلطة الضبط السمعى البصرى – القانون العضوى للسمعى

البصرى – نشاط السمعى البصرى

Abstract

This study aims to identify the nature of the activity of the audiovisual control authority in Algeria based on the Organic Audiovisual Law No. 14-14 of February 24, 2014, which controls and defines the modalities of the powers of the functioning of the activities of the institution of the visual control authority in accordance with the legislative texts and legal provisions stipulated by the law Audiovisual to ensure a professional and impartial professional performance, as well as to ensure the provision of a purposeful public service to the public based on the production of contents and programs that are dominated by clearly defined societal values and foundations in order to enlighten public opinion, especially revealing the regulatory and legislative framework governing the audiovisual sector in Algeria. Knowing the nature of the control authority in the media work and explaining the way in which the controlling authority regulates the work of private and public channels in Algeria, Among the results reached within the framework of this study is that the activity of the audio-visual control authority is incomplete due to the gaps and shortcomings that plague the organic law, despite its injury in many aspects, including its openness to thematic channels, and its focus on novelty and objectivity in presenting topics based on the foundations of society's foundations and values. So that the activity of the control authority remains unsatisfactory in the absence of the Supreme Council for Ethics of the profession that defines the ethical and professional controls for the audio-visual activity.

وأهم ما جاء في هذه المداخلة ماييلي: 1- قراءة في قانون رقم 04-14 فبراير سنة 2014

يتعلق بالنشاط السمعي البصري

1-1- الاحتفاظ بالإمكانيات:

2-1- ضمان الخدمة العمومية:

3-1- الإجراءات التي من خلالها يتم منح رخصة لاستغلال خدمة الاتصال السمعي

البصري:

4-1- الاتفاقية مع سلطة ضبط السمعي البصري:

آجال الشروع في استغلال خدمة الاتصال السمعي البصري:
العقد مع الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي:
النظام النهائي لبث البرامج:

2- مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري بناء على القانون العضوي للسمعي
البصري 2014:

1-2- في مجال الضبط:

2-2- في مجال المراقبة:

2-3- في المجال الاستشاري:

2-4- تشكيل وتنظيم وسير سلطة ضبط السمعي البصري:

2-5- العقوبات الإدارية:

2-6- الأحكام الجزائية:

النتائج العامة:

- إقدام الدولة على إلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993 للقضاء على الصلاحيات الهائلة التي منحها إياه المشرع، كذلك لعدم إتاحة الفرصة لظهور قنوات تلفزيونية وإذاعية، بعدما استقبل المجلس طلبات الإنشاء قنوات خاصة، وهي طريقة ذكية لإعادة السيطرة على القطاع بتوزيع الصلاحيات على وزارة الإعلام (وهي هيئة حكومية وإدارات أخرى، بدل فسح المجال أمام أصحاب المهنة لإدارة شؤونهم بنفسهم.

- القانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري يعطي الخطوط العريضة أو السياسة العامة والإستراتيجية فيما يخص فتح قطاع السمعي البصري للخواص، يبقى فقط صدور النصوص التطبيقية التي توضح كيفية تطبيق القانون، فهناك عدة قنوات فضائية تبث دون إطار قانوني في غياب اللصوص التطبيقية التي توضح كيفية النشاط شكلا ومضمونا، من خلال محتوى البرامج، البث، التوزيع، الاستقبال، اللغة المستعملة، الخط الافتتاحي، ومن خلال المالكين والمساهمين...إلخ.

- السماح للقطاع الخاص ولأول مرة في تاريخ الإعلام الجزائري بممارسة النشاط السمعي البصري المتمثل من خلال قنوات موضوعاتية، حسب المادتين (03) و(05) من القانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

- أغلب مواد القانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري مستمدة من القانون

الفرنسي الصادر في 30 سبتمبر 1986 المتعلق بحرية الاتصال.

- أنشأت سلطة الضبط في الجزائر لضرورات تعلق بالربيع العربي، لأن تلك الفترة شهدت ظهور عدة قنوات فضائية في الساحة الإعلامية، وهذا ما جعل المشرع يصدر هيئة تنظيمية لقطاع الإعلام، من أجل ضبط عمل هذه القنوات.

- استقلالية ومصداقية تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري مشكوك فيها، لأن أعضاءها - من بينهم رئيسها- يعينون من قبل هيئات: البرلمان والرئاسة لكن هنا كجانب آخر يتعلق بالانتخابات وهذا الجانب هو الذي يمثل إشكال في الوقت الحالي، لأنه من السهل تعيين أعضاء يمثلون البرلمان أو يمثلون رئيس الجمهورية، لكن المشكل في وجود نقابة أو تمثيل معترف به من قبل الصحفيين، فعدم وجود نقابة واحدة وعدم اتفاق الصحفيين على انتخاب ممثلهم يطرح مشكلة فيما يتعلق بتشكيل سلطة الضبط.

- تسعى معظم الدول جاهدة لتعزيز حرية التعبير وتلقي المعلومات، في الوقت الذي تحرص فيه أيضا على تنظيم محتوى البث الإعلامي، لخدمة الصالح العام ووقاية الفئات الهشة من الآثار السلبية لوسائله.

- معظم الدول تفضل آليات التنظيم الذاتي أو غير الحكومي، بدلا من تدخل الدولة رسميا، فهي تكتفي بالقواعد الأخلاقية التي تصدر عن منظمات مهنية.

- نشأت مجالس الصحافة وسلطات الضبط من أجل الحفاظ على مقومات المجتمع والصالح العام، ضد المحتوى الذي تنشره وتبته وسائل الإعلام.

خاتمة وتوصيات:

يمكن القول في الأخير، رغم النقائص والثغرات إلا أن المشرع الجزائري حاول أن يرتقي بقطاع السمعي البصري إلى ما هو عليه الحال في البلدان الغربية والعربية، وتحديدًا فرنسا، بحكم ارتباط الجزائر ارتباطا أليا بهذه الدولة لظروف تاريخية وأخرى سياسية.. وذلك من خلال إنشاء سلطة ضبط السمعي البصري ومنحها الشخصية المعنوية إلى جانب الصلاحيات المخولة لها فيما تعلق بالتسيير الإداري، وإصدار القرارات وكذا من الناحية الرقابية.

كما يجدر القول أن هذه الهيئة استحدثت لحماية مكسب التعددية الإعلامية، والإبقاء على حرية العمل الإعلامي بعيدا عن أي تصرف من شأنه المساس بأخلاقيات العمل الإعلامي النزيه والحر، سواء صدر هذا التصرف من جانب الإعلاميين أو السياسيين

أو أية جهة أخرى رسمية كانت أو غير رسمية، تستغل هذا المكسب استغلا غير أخلاقي وغير قانوني.

ولهذا لا بد من هذه السلطات والهيئات في كل دول العالم، كون لها دور كبير في تنظيم النشاط الإعلامي خاصة إذا استخدمت بشكل يراعي قواعد ومعايير المهنية والاحترافية المعترف بها دوليا.

ووجود هيئة قانونية ضابطة في مجال السمي البصري بالجزائر تعد تجربة حديثة النشأة يصعب الحكم عليها، إلا أنه لا بد من إعطائها الاهتمام الكافي من خلال تجسيد إصلاحات التي قادها رئيس الجمهورية حتى لا تبقى حبرا على ورق، حيث أن التأخر في تفعيل القوانين سيؤدي حتما إلى خلق فوضى وتجاوزات في ظل فتح قطاع الشمعي البصري، إلى جانب هذا لا يمكن إنكار الدور الذي ستلعبه هذه الهيئة في الارتقاء بالمشهد الإعلامي، حتى يتبوأ الإعلام الجزائري المكانة اللائقة به.

المدخلة الرابعة: " تشريعات وقوانين الصحافة الإلكترونية والإعلام الإلكتروني في الجزائر "

د. يوسف عبد العالي / جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. مهداوي نصر الدين / جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-

ملخص:

يعتبر الفضاء الافتراضي من أهم إنجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدتها العالم، فالتطور الكبير لشبكة المعلومات الدولية وانتشار التقنيات الحديثة للاتصال، وتطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصال، ساهم في ظهور نوع جديد من الإعلام، وهو الإعلام الإلكتروني المقروء والمرئي والمسموع، الذي يعد ظاهرة إعلامية جديدة تتصف بسرعة الانتشار والوصول إلى أكبر عدد من الجمهور في أقصر وقت ممكن وأقل تكلفة، ويشكل فضاء مهما جداً لنشر المعلومات والحصول عليها.

أصبح الإعلام الإلكتروني محور الحياة المعاصرة له أهميه كبيرة باحتواء قضايا الفكر والثقافة ويات يطلق عليها (ثقافة التكنولوجيا) أو (ثقافة الميديا)، أصبح مستخدموا الأنترنت في العالم في تزايد

مستمر في ظل ثورة الانفوميديا والتي تتجسد في الدمج بين وسائل الإعلام والاتصال فالتقنيات التلفزيونية أمكن لها أن تبث برامجها عن طريق الموبايل؛ وبذلك استطاع الإعلام الإلكتروني أن يفرض واقعاً مختلفاً على الصعيد الإعلامي والثقافي والفكري والسياسي، فهو لا يعد تطويراً فقط لوسائل الإعلام التقليدية وإنما هو وسيلة إعلامية احتوت كل ما سبقها من وسائل الاعلام، من خلال انتشار المواقع والمدونات الإلكترونية وظهور الصحف والمجلات الالكترونية التي تصدر عبر الانترنت، بل إن الدمج بين كل هذه الأنماط والتداخل بينها أفرز قوالب إعلامية متنوعة ومتعددة بما لا يمكن حصره أو التنبؤ بإمكانياته، فالعصر الحالي يعد بحق عصر الإعلام الإلكتروني، إعلام المستقبل، والعالم أجمع يتجة اليوم بشكل عام نحو الأنترنت وتطبيقاته في المجالات المختلفة. يمكن ان نطلق مفهوم الإعلام الإلكتروني على ما يحتويه من كافة فنون الصحافة والاذاعة والتلفزيون التي اندمجت في قالب واحد حيث يصعب التفرقة بينها ، يمكن إطلاق عليها مصطلح إعلام إلكتروني يستخدم من طرف أي شخص وفي أي زمان ومكان ، لكن الإشكال المطروح الذي نريد التطرق إليه في هذه المداخلة يتعلق بالجانب التنظيمي القانوني على اعتبار أن الوسيلة وهي الإعلام الشبكي أو عبر الانترنت تختلف عن وسائل الإعلام التقليدية إذاعة تلفزيون جريدة التي يتم تنظيم نشاطها عن طريق قوانين وتشريعات الإعلام ، وغذا كانت الدول المتقدمة التي شهدت تطور كبير للاعلام الرقمي منذ سنوات وطورت تشريعاتها مع تطور تلك الوسائط الاعلامية ، فإن الجزائر عرفت تأخرا في هذا المجال حيث تضع بعض المواد القانونية فقط لتنظيم الاعلام الالكتروني والصحافة الالكترونية وتكتفي بذكر ان هذه الأخيرة تسري عليها نفس المواد القانونية التي تنظم الصحافة المطبوعة وفي قانون الاعلام 2012 خصص لوسائل الاعلام الالكتروني باب يتكون من 6 مواد لكنه لم يكن كافيا لتنظيم هذا القطاع المعقد والمرتبط بوسائط الانترنت والميديا الجديدة ، وبعد سنوات من القصور ففي مجال التنظيم القانوني للاعلام الالكتروني او الرقمي والفوضى التي سادت القطاع جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-332 الذي صدر في 22 نوفمبر 2020 يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت وهو أول تشريع خاص بتنظيم الإعلام الرقمي في الجزائر ، فما هي الإجراءات الواردة فيه من حيث تنظيم هذا المجال من حيث المؤسسة الإعلامية الالكترونية والمحتوى الرقمي وضمانات حرية الإعلام عبر الإعلام الالكتروني أو الصحافة الالكترونية .

الكلمات المفتاحية: الاعلام الالكتروني، التشريع، قانون الإعلام

وأهم ما جاء في هذه المداخلة مايلي:

القانون العضوي للإعلام 2012 وتنظيم الإعلام الرقمي بالجزائر:

تنظيم الإعلام الرقمي ومحتواه من خلال مرسوم 2020 :

شروط الممارسة الصحفية للصحافة الالكترونية في الجزائر

كيف يؤثر غياب البنود المتعلقة بحقوق وحریات الصحفي على أدائه المهني ؟

خاتمة وتوصيات:

نلاحظ أن المرسوم ركز على الأمور التنظيمية والواجبات والشروط والإلتزامات المفروضة على الصحفي والمؤسسة الإعلامية التي تمارس نشاط الإعلام عبر الانترنت وأهمل حقوق وحریات الصحفي في أداء مهنته الصحفية

فممارسة المهنة الصحفية تقتضي توفر ضمانات وحقوق للصحفي ومن بين الضمانات والحقوق التي يجب توفرها وغابت في هذا المرسوم .

- حق الوصول إلى مصادر المعلومات والحصول عليها فالصحفي إذا لم يحصل على المعلومات والوثائق والتصريحات خاصة من طرف المسؤولين يواجه صعوبة في أداء مهمته في إيصال المعلومة وتبليغها للجماهير .

- حرية التعبير وممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت بحرية للصحفي لم ترد مادة أو بند ينص عليها .
- لم ينص المرسوم على الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفي واكتفى في المادة 11 على ضرورة توظيف صحفي محترف واحد على الأقل من طرف جهاز الإعلام عبر الانترنت طبقا لمفهوم الصحفي المحترف كما حددته المادة 73 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام .

- لم ينص على الحقوق المهنية للصحفي المتعلقة بعلاقات العمل كالحق في البطاقة المهنية والتي وردت لقانون العضوي المتعلق بالإعلام .

- لم ينص على عقد عمل مكتوب بين الصحفي وجهاز الإعلام عبر الانترنت توضح العلاقة بينهما وحقوق وواجبات كل طرف بوضوح وهذا ما يؤدي إلى ضياع الكثير من الحقوق المهنية للصحفي ويفسح المجال لاستغلاله وعد تمكينه من حقوقه من طرف المستخدم وهو جهاز الإعلام عبر الانترنت .

- فضلا عن الحقوق المهنية كالحق في الترقية والتصنيف هناك حقوق اجتماعية للصحفي لم يذكرها كالحق في العطل و الضمان الاجتماعي وعقد ضمان اجتماعي استثنائي عن العمل في أماكن الأخطار والأوبئة والحروب والنزاعات .. والحق في الأجر المحترم والحق في الحماية عند أداء مهامه الصحفية وغيرها من الحقوق الاجتماعية والمهنية التي تؤثر سلبا على نشاط الصحفي ومردوده

الإعلامي الجيد ، خاصة في ظل غياب القانون الأساسي للصحفي الذي يحدد بوضوح حريات وحقوق الصحفي المهنية والاجتماعية .